في ضمن لانهما ليسا من اهل المعاضدة فمن لا عاقلة له او
كان له عاقلة وجزء من الجميع اي جميع ما وجب بخطاياه
او تعمد فالدية عليه تكون في بيت المال حالة ان كان
مسلما وان كان كافرا كان الواجب او تعمد عليه كدية من
مات في رحمة بجمعة او رحمة طواف فان تعذر الاخذ
منه اي من بيت المال سقطت باب كفارة القتل
سميت بذلك اخذا من الكفر بفتح الكاف وهو الستر
لانها تغطي الذنب وتستره لا كفارة في القتل العمد
المحض وتجب الكفارة فيما دونه حالا في الاقتناع وشبهه
من قتل نفسا حرا مسلما او شارك فيها او نفسا او فتنه
او مستأمنا او معاهدا او ماجورا بمجراة او شبه عمد
او قتل بسبب في حياته او بعد موته كحفر بئر ونصب
سكين وشهادة زور لا في قتل عمد محض ولا في قتل
حربي اي ليس بمكنة اي باني به الامام فقتله قبله
ولا في قتل نفسا حربي وذريتهم ولا في قتل من لم تبلغه
الدعوة ان وجد كفارة كاملة في ماله انتهى ومال القاتل
لنفس محرمة ولو كان المقتول جنينا كما لو ضرب
بطن امرأة فالقت جنينا ميتا او حيا فمات لانه قتل
نفسا محرمة اشبه قتل الادمي بالمباشرة ولا كفارة
بالقاء مضغة لم تتصور ويكفي الرقيق بالصوم لانه
لا ملك له ويكفي الكافر بالعتق وغيره اي غير الرقيق

والكافر

والكافر بعتق رقبة مؤمنة سليمة وتقدم فان لم يجد رقبة
فيلزمه صيام شهرين متتابعين ولا اطعام هنا اي في كفارة
القتل وتتعدد الكفارة بتعدد المقتول فعلى من قتل اثنين
كفارتان وعلى من قتل ثلاثة ثلاث كفارات وهكذا الا ان كل قتل
يقوم بنفسه غير متعلق بغيره فوجب ان يكون في كل قتل كفارة
كما يجب في كل قتل دية وكما يجب في كل قتل صيد جزاء وتقدم ولا
كفارة على من قتل من يباح قتله كزان محصن ومرتد وحربي
وباغ وقصاص ودفاعا عن نفسه لانه قتل هو لا لا يحرم

كتاب الحدود

وهي جمع حد والحد لغة المنع وحدود الله
سبحانه وتعالى محارمه لقوله تبارك وتعالى تلك حدود
الله فلا تقربوها وما حده سبحانه وتعالى وقدره فلا يجوز
ان تتعدى كنزوج اربع ونحوه وما حده الشرع فلا يجوز
فيه الزيادة والنقصان قال في المنتهى وهو في عرف اهل
الشرع عقوبة مقدرة شرعا في معصية تمنع من الوقوع في
مثلها انتهى لا حد الا على مكلف وهو البالغ العاقل لانه اذا
سقط عن غير البالغ العاقل التكليف في العبادات والاثم في
المعاصي فالحد المبني على الدرء بالشبهات اولا لكن ان كان
المجنون يفيق في وقت فاقر فيه الزنى في حال افاقته اخذ
بما اقر به وحد اما لو اقر انه زنى وهو مجنون او شهدت عليه بينة انه زنى ولم يضفه الى حال
افاقته فلا حد للاحتمال ولكن لا يجب على نائم ونائمة ولا يجب الحد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)